تعبيرات سياسية مبعثرة — غير ذات وزن في مجرى السياسة التي ينهجها النظام ، وتتبع كل اهميتها السياسية من كونها تعبيرا عن حـــدة التناقضات التي يواجهها النظام ، ولا سيما لجهة عدم قدرته على حسم التناقض لصالحه في مواجهة الحركة الوطنية والشعبية والمقاومة الفلسطينية . وتفسير مواقف هذه العناصر و «الاتجاهات» « المستنيرة » انما يعود الى النمو الاقتصادي والسياسي المشوه وغـــير المتـــوازن للفئات التي يتشكل منها الكومبرادور . فهي تعط وتحاول جاهدة لتوحيد الفئات المختلفة للكومبرادور ذات الانتماء الطائفي والسياسي غير المتجانس من اجل وضعها امام اتباع سياسة موحدة وقوية لمواجهة المخاطر الفعلية التي تهدد النظام ككل ، عن طريق القيام « بثورة » « دستورية » « من فوق » ومشاركة فئـــات الكومبرادور المختلفة في السلطة والاقتصار بصورة اكثر توازنا وتجانسا . واجراء بعض الاصلاحات السياسية والادارية اللازمة لهذه العملية بهدف مواجهة الحركة الشعبية والقـــوى الوطنية والمقاومة الفلسطينية **اساسا** بفعالية اكبر . وفي اللحظات او المواجهـــات الحاسمة التي يخوضها النظام الكومبرادوري تقف هذه العناصر و « الاتجاهات » بأشكال مختلفة ، الى جانب النظام وتوظف « مرونتها » و « ليبراليتها » الزائفـــة لتمييع طبيعة الصراع الفعلية ولتجميل وجه النظام وتبرير مواقفه وطبيعته المعادية للمصالح الفعلية للجماهير في شتى المجالات .

ان **جذر الاوهام التي تخترع اسسا اقتصادية طبقية للاتجاهات السياسية المختلفة « للرأسمالية »** اللبنانية ، وفي تفسيرها بطبيعة الازمة الراهنة لكي تناسب التصورات غير العلمية التي تحملها في ذهنها معظم الاحزاب والقوى اليسارية اللبنانية ، انما تنبـــع من مسألة « افتراضية » غير واقعية ، وهي **التصور بأن هناك تطورا برجوازيا محليا وطنيا ادى الى احلال اسلوب الانتاج الرأسمالي (اي علاقات الانتاج الرأسمالية) بدل العلاقات ما قبل الرأسمالية** ، العلاقات الاقطاعية والحرفية الخ . وهذا مما يستدعي ضرورة احلال هذه العلاقات على صعيد البناء الفوقي والتمثيل السياسي للبرجوازية بدل العلاقات ما قبل الرأسمالية في الحكم : « الاقطـــاع السياسي » والعلاقات الطائفية والعائليـــة في المؤسسات السياسية والادارية للنظـــام ، هذه العلاقات التي ما زالت مسيطرة بحكم قوة ودور القوى « الانعزالية » و « الوراثة » و « الجمود الفكري » و « التخلف السياسي » الخ ..

ان طرح المسألة على هذا المنوال غير صحيح من الوجهتين الواقعية والعلمية ويؤدي بالتالي الى اخطاء استراتيجية وتكتيكية فادحة الاضرار بمسيرة النضـــال الثوري في لبنان .

ان جوهر المسألة ، ان هناك توسعا للكومبرادور منذ الخمسينات ادى الى سيطرته مؤخرا على مجمل السوق الداخلي في لبنان وهذا التوسع لم ينتج علاقات رأسمالية جديدة ، بل تم من خلال العلاقات الاقطاعية الطائفية والعشائرية والعائلية القائمة . فهذا التوسع غير مرتبط بتطور اسلوب الانتاج الرأسمالي (الصناعي والزراعي) ، بل بارتهان السوق والاقتصاد اللبناني برمتـــه بالسوق الامبريالي ، وذلك بالضبـــط على حساب تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي نفسه من خـــلال تحطيم والحـــاق القطاعات المنتجة والقضاء على اي امكانية للنمو المستقل لها بمعزل عن العلاقات التي يحددها الكومبرادور المهيمن من خلال الارتباط العضوي الوثيق بآلية الســـوق الامبريالي نفسه .

فرأس المال الكومبرادوري التجاري الوسيط لا يعمل لاقامة قاعدة انتاج رأسمالية